الأمم المتحدة S/2011/655

مجلس الأمن

Distr.: General
21 October 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والقرار ١٩٤٩ (٢٠١٠)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية المكتب وطلب إلي تقديم تقرير كل أربعة أشهر عن الحالة في غينيا – بيساو، وعن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/370).

ثانيا – التطورات الرئيسية في غينيا – بيساو

ألف – التطورات السياسية والأمنية/العسكرية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ''تجمع لأحزاب المعارضة'' يقوده الزعيم المؤقت لحزب التجديد الاجتماعي والنائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية، إبراهيما سوري ديالو بتسيير عدة مظاهرات ضد قيادة البلد، ولا سيما ضد رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور. وقال مسؤولو التجمع إن عمله قد بدأ بسبب عدة عوامل منها قرار المدعي العام في أيار/مايو ٢٠١١ إغلاق التحقيقات في قضية مؤامرة انقلاب يزعم أنه تورط فيها وزير الإدارة الإقليمية السابق باسيرو دابو، ووزير الدفاع السابق هيلدر بروينسا اللذان قتلا كلاهما في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وكان المدعي العام قد خلص إلى أنه لا أساس لادعاءات تورطهما في محاولة الانقلاب وقام لاحقا بإحالة القضية المتعلقة بالاغتيالات التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى المحكمة العسكرية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وردا على قرار المدعي العام، قام المتظاهرون وتجمع أحزاب المعارضة، الذي يضم حزب التجديد الاجتماعي والحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية و ١٥ حزبا من الأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان، بالدعوة إلى إقالة رئيس الوزراء، ونددوا بالرئيس مالام باكاي سانها لعدم اكتراثه بدعوتهم. وكذلك ادعى السيد ديالو، الزعيم المؤقت لحزب التجديد الاجتماعي، أن إصلاح القطاع الأمني يستهدف مجموعة عرقية واحدة على وجه الخصوص وأن عملية المؤتمر الوطني الجارية ليست حقيقية. وفي مسيرة نظمت في غابو في ٢٥ آب/أغسطس، هدد السيد ديالو الرئيس قائلا إن رفضه إقالة رئيس الوزراء سيفضي إلى العنف في العاصمة، بما في ذلك استهداف مقر إقامة الرئيس عن طريق العنف.

٤ - وردا على حملة المعارضة، أعرب من جديد الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر الحاكم في ١١ تموز/يوليه عن دعمه لرئيس الوزراء، وهو أيضا زعيم ذلك الحزب. وفي مسيرة نظمت في وقت لاحق من ذلك اليوم بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لتأسيس الحزب، ندد رئيس الوزراء بحملة المعارضة ونفى أي تورط في أعمال العنف السياسي التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وشدد على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية ودعا المعارضة إلى الحوار بشأن القضايا السياسية.

٥ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه، قام رئيس الجمعية الوطنية، رايموندو بيريرا، بصفته رئيسا مؤقتا في غياب الرئيس سانها، بعقد سلسلة من الاجتماعات مع قيادة القوات المسلحة، وأحزاب المعارضة، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، من أجل نزع فتيل التوترات المتصاعدة بين المعارضة والحكومة. وفي أعقاب هذه الاجتماعات، دعت رابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان السلطات الوطنية إلى احترام الحق في المظاهرات السلمية، وأكدت ضرورة احترام الفصل بين السلطات وافتراض البراءة. وبعد ذلك دعا رئيس الوزراء المدعي العام، في ٢٠ تموز/يوليه، إلى التحقيق في أعمال العنف التي ارتكبها تجمع أحزاب المعارضة ضد عائلته، حسبما يُزعم، على هامش مظاهرات ١٩ تموز/يوليه. وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء في ٢١ تموز/يوليه، أكد المجلس دعمه لرئيس الوزراء، وأدان الهجمات التي تُشن ضده وذكر أن هدفها التشهير به.

٦ - وشرع الرئيس، لدى عودته إلى بيساو في ٢٥ تموز/يوليه، في إجراء مشاورات مكثفة مع الجهات المعنية الوطنية والدولية بشأن الوضع السياسي المتغير. وواصل حزب التجديد الاجتماعي والحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية في أعقاب الاجتماعات التي عقداها مع الرئيس الإصرار على إقالة رئيس الوزراء، بينما رد التحالف الديمقراطي وحزب الديمقراطية الجديدة على ذلك بأنه ينبغي التعبير عن الخلافات السياسية في البرلمان وأن البلد

بغنى عن المزيد من عدم الاستقرار. وعارض زعيم التحالف الديمقراطي، فيكتور ماندنغو، تغيير الحكومة، واقترح أن يقوم المجتمع الدولي بإجراء التحقيقات في الاغتيالات السياسية التي حدثت عام ٢٠٠٩.

٧ - وفي ١ آب/أغسطس، أصدر الرئيس مرسوما أحل فيه نائب مدير الشرطة القضائية، إدموندو منديس محل المدعي العام، أمين سعد. ولم يترع هذا القرار فتيل التوترات مع المعارضة التي واصلت الإصرار على أن يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية عن عدم إحراز تقدم في التحقيقات في الاغتيالات التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وطالبت باستقالته. وعُقد مجلس الدولة في ٢ آب/أغسطس بدعوة من الرئيس وأوصى بالحوار بوصفه السبيل إلى الحفاظ على الاستقرار في البلد.

٨ - وفي ٩ آب/أغسطس، أصدر الرئيس بيانا خلص فيه إلى أنه على الرغم من وجود خلافات سياسية، فإن البلد لا يواجه أزمة سياسية أو اجتماعية تتطلب إجراء تغييرات في ''السير الطبيعي لعمل مؤسسات الدولة''. وأشار إلى أن المظاهرات قطعت إحدى أطول فترات الهدوء في السنوات الأخيرة، وأعاد تأكيد التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز العدالة، احتراما لمبدأ الفصل بين السلطات. وتعهد ببذل قصارى جهده لضمان الانتهاء من التحقيقات في اغتيالات آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ ودعا جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الانخراط في حوار بناء حفاظاً على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي الهشين في البلد. وفي رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس، حثت الحكومة المدعي العام المعين حديثا على توضيح حالة التحقيقات في الاغتيالات التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وذكرت أن استنتاجات لجنة التحقيق في قضية مؤامرة الانقلاب لم تنقل رسميا إلى الحكومة. وفي نفس الوقت، واصل الرئيس مشاوراته مع الجهات المعنية الوطنية من خلال دعوة قيادة القوات المسلحة والقادة الإقليميين إلى الاجتماع من أجل مناقشة الحالة السياسية وعملية إصلاح القطاع الأمني. وبدأت المشاورات في ١٩ آب/أغسطس واختتمت في ٢٣ آب/أغسطس. وأعلن الرئيس، في ٢٦ آب/أغسطس، عن تغييرات في الحكومة شملت أساسا حقائب الخارجية والداخلية والدفاع والعدل. وفي احتفال أقيم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ليؤدي وزراء الخارجية والعدل والسياحة، وكذلك وزير الدولة لشؤون مصائد الأسماك، المعينون حديثا اليمين، أكد الرئيس ثقته بأن الحكومة بقيادة رئيس الوزراء ستكمل فترة ولايتها حتى نهاية ولاية المجلس التشريعي الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩ - وفي رد فعل على هذه التطورات السياسية المقلقة، تظاهرت في ١١ آب/أغسطس مجموعة من نحو ١ ٥٠٠ شاب من حركة الشباب من أجل السلام والاستقرار في بيساو حيث وجهت نداء إلى الأطراف السياسية الفاعلة دعتها فيه إلى السعي نحو الحوار.

١٠ - وقد واصل ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، من جهته، الاتصال مع السلطات الوطنية. والتقى أيضا مع تجمع أحزاب المعارضة في ٢٩ تموز/يوليه بناء على طلبها. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أصدر بيانا دعا فيه جميع الجهات المعنية الوطنية، بما فيها أحزاب المعارضة، إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أو إصدار بيانات قد تفضي إلى تأجيج التوترات.

١١ - وفي الوقت نفسه، أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٨ تموز/يوليه عن نتائج المشاورات التي شرع بإجرائها في ٢٩ آذار/مارس مع حكومة غينيا - بيساو بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو. وحدد المجلس خارطة طريق لاستئناف التعاون الإنمائي تدريجيا مع البلد، في الوقت الذي سيواصل فيه الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة التي يستفيد منها السكان مباشرة.

١٢ - ووافق الاتحاد الأوروبي على إلغاء قراره تعليق دعم المشاريع والبرامج في مجالات منع نشوب النزاعات، والمياه، والطاقة، وإدارة النقل البري، والقطاع الخاص، إذا ما امتثلت حكومة غينيا - بيساو الشروط التالية: (أ) تقديم جدول زمني لتنفيذ تعهدات الحكومة بشأن خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لإصلاح القطاع الأمني؛ (ب) وضع الصيغة النهائية لحزمة التشريعات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني واعتمادها ونشرها؛ (ج) الموافقة على بعثة خبراء تتولى دعم إصلاح القطاع الأمني وتقديم المساعدة إليها، وحماية الشخصيات السياسية؛ (د) التنفيذ الفعال للخطط التشغيلية الوطنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وقد اشتُرط دفع أول تبرعات يقدمها صندوق التنمية الأوروبي إلى صندوق المعاشات التقاعدية للمتقاعدين من العسكريين وأفراد الشرطة بما يلي: (أ) مساهمة الحكومة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا في صندوق المعاشات التقاعدية؛ (ب) الانتهاء بنجاح من التحقيقات القضائية المستقلة بشكل كامل في الاغتيالات السياسية التي حدثت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ (ج) إجراء تحسينات في إدارة الشؤون الإدارية والإدارة المالية لصالح الموظفين العموميين والمدنيين والعسكريين. ووافق الاتحاد الأوروبي أيضا على دعم قطاع العدل وإصلاح الإدارة المدنية والعسكرية، وذلك عندما تقوم غينيا - بيساو بما يلي: (أ) تنفيذ الخطط التشغيلية الوطنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني وبتدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛

(ب) الشروع في التحقيقات والإجراءات القضائية في ما يتعلق بأحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛ (ج) استعراض تسلسل القيادات العسكرية للتأكد من ألا يعين في مناصب القيادة العليا سوى الأشخاص غير الضالعين في سلوك غير دستوري أو غير قانوني أو أعمال عنف.

١٣ - وفي أثناء ذلك، تواصلت الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الوطني، حيث عقدت مشاورات في كينارا وتومبالي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، وفي بافاتا وغابو وبيومبو وبولاما/بيجاغوس في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه، وفي كاشيو واويو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه. وتطرقت تلك المناقشات إلى مواضيع الهوية الوطنية والسيادة؛ والديمقراطية والتنظيم السياسي للدولة؛ والإفلات من العقاب وسيادة القانون؛ والعلاقة بين الشعب والقوات المسلحة، والعدالة والأمن البشري والتنمية البشرية. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر في قطاع بيساو المتمتع بالحكم الذاتي في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، ولكن ربما يعقد المؤتمر الوطني في حد ذاته في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت مبادرة منظمة صوت السلام للحوار التشاركي على مستوى القواعد الشعبية دراسة في مناطق أويو وبولاما/بيجاغوس وفي أنحاء من كينارا وتومبالي كجزء من المرحلة الثانية من برنامج أبحاثها. وتنظر الدراسة في الأسباب الأصلية للنزاع من أربعة جوانب مواضيعية، بما فيها انعدام الأمن لدى الأشخاص والفقر وإمكانية اللجوء إلى القضاء والبعد السياسي للقبلية.

١٥ - وشهدت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير يومي ٤ و ٥ آب/أغسطس تدشين أنشطة إذكاء الوعي على يد منبر الشباب المعني بالحوار بين الأعراق في مجتمعي دجال ومباسيني، بمنطقة بيمبو، التي اندلع بها في حزيران/يونيه نزاع عنيف بين الجماعات حول الانتفاع بالأراضي، مما أسفر عن مصرع شخصين.

باء - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

١٦ - تواصل الحكومة تنفيذ عمليات إصلاح الإدارة العامة والمالية العامة. وما يزال التضخم يمثل نسبة أربعة في المائة بسبب ارتفاع أسعار الواردات من الوقود والغذاء، بما يتجاوز النسبة التي حددها الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا وهي اثنان في المائة. إلا أنه من المتوقع أن يتم عام ٢٠١٢ بلوغ النسبة التي حددها الاتحاد.

١٧ - وما زال ارتفاع أسعار الأغذية يثير قلقاً بالغاً، ولا سيما في أوساط المستهلكين والنقابات. وفي حين تعكس الأسعار الاتجاهات الدولية، عملت الحكومة على تحديد حلول

بالتشاور مع القطاع الخاص. وفي ١٩ حزيران/يونيه، تولت وزارة التجارة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة والخدمات معاً تيسير عقد اجتماع مع الأوساط التجارية، بما في ذلك المستوردون وتجار التجزئة، لمناقشة الحاجة إلى استقرار الأسعار.

١٨ - وقامت بعثة من مصرف التنمية الأفريقي بزيارة بيساو في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه للمشاركة في مشاورات مع الحكومة ضمن إطار صياغة البعثة للورقة الاستراتيجية القطرية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ التي أعدها المصرف، وبرنامج دعم الإصلاح الاقتصادي والمالي، ومشروع دعم بناء القدرات الاقتصادية والمالية. كما عملت البعثة على اختتام أعمال مشروع بناء قدرات الإدارة الاقتصادية الذي يغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ والذي ينفذه المصرف. وعلاوة على ذلك، قامت أيضاً بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى بيساو في الفترة من ٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر لتقييم ما أحرز من تقدم بشأن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة، ولمناقشة مسألة الانتهاء من وضع ميزانية عام ٢٠١٢.

١٩ - واستكملت الحكومة الورقة الوطنية الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر وأقرتها رسمياً في ٥ تموز/يوليه. وفي ٥ آب/أغسطس، عقدت الحكومة اجتماعاً مع المجتمع الدولي بهدف عرض المذكرة المفاهيمية وخارطة طريق لتنظيم اجتماع للمائدة المستديرة يستهدف جمع التبرعات لصالح الورقة، الذي من المتوقع أن يعقد في بروكسل أثناء الربع الأول من عام ٢٠١٢. وتعمل الحكومة على إعداد خطة عملها ذات الأولوية التي من المتوقع إنجازها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - ووقع نائب رئيس جنوب أفريقيا، كغاليما بتروس موتلانثي، أثناء زيارته إلى غينيا - بيساو يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، اتفاق تعاون مع الحكومة بشأن القطاع الصحي. ويتوخى هذا الاتفاق تعاوناً ثلاثي الأطراف فيما بين غينيا - بيساو وجنوب أفريقيا وكوبا لمكافحة الملاريا وتحسين قدرة العاملين في الميدان الصحي في غينيا - بيساو. كما ركزت المناقشات مع السلطات الوطنية على تعزيز التعاون في مجالات التعليم وإصلاح القطاع الأمني والاتصالات والزراعة ومصائد الأسماك.

٢١ - وإثر طلب موجه من رئيس الوزراء، عقد برنامج الأغذية العالمي، باعتباره الرئيس الحالي للفريق العامل المعني بالأمن الغذائي والتغذية، اجتماعين استثنائيين للفريق العامل في آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر لمناقشة الأثر الذي يتعرض له الأمن الغذائي لأكثر الفئات ضعفا نتيجة تأخر هطول الأمطار واختلاله وانخفاض معدله عام ٢٠١١. ويتألف الفريق العامل من الجهات المعنية الوطنية والدولية التي تعمل في مجال الأمن الغذائي. ويجري إعداد خطة طوارئ قائمة على ثلاثة سيناريوهات محتملة بدعم من فريق أساسي يتألف من وزير

الزراعة والتنمية الريفية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الأوروبي.

٢٢ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أقر وزير الصحة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، وثيقة استراتيجية وطنية تستهدف وضع محددات اجتماعية للصحة في غينيا - بيساو. وترمي هذه الاستراتيجية إلى ضمان التكافؤ الصحي وتحسين الظروف الصحية للمواطنين ومكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها، والحد من الوفيات المبكرة، والتشجيع على انتهاج سلوك صحي وآمن. وفي أثناء ذلك، يبين استقصاء وطني أعده المعهد الوطني للصحة العامة في تموز/يوليه بشأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أن معدل انتشار الفيروس على الصعيد الوطني يبلغ ٣,٣ في المائة، حيث تبلغ نسبته ٤,٨ في المائة لدى النساء و ١,٦ في المائة لدى الرجال. كما أنجز برنامج الأغذية العالمي البروتوكول المتعلق بتغذية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذي تم التصديق عليه في حلقة دراسية عقدت برئاسة وزارة الصحة والدائرة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعلن كل من حكومة غينيا - بيساو والأمم المتحدة عن بدء برنامج مشترك عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهو برنامج يرمي إلى تعزيز عملية التصدي للفيروس على الصعيد الوطني في مجالات الوقاية والرعاية والمعالجة والتغذية والرصد والتقييم والإدارة والتنسيق.

٢٣ - وفي أعقاب منحة قدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كثفت اليونيسيف تعبئة الدعم المالي التكميلي لمساعدة وزارة الصحة على تنظيم الأنشطة التحضيرية اللازمة لحملة كبيرة تستهدف توزيع المبيدات الحشرية والناموسيات، كجزء من الحملة التي تشنها لمكافحة الملاريا في غينيا - بيساو. وسيوزع ما مجموعه ٩٣٩ ٨٨٠ ناموسية أثناء الحملة التي ستجرى في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بما يكفل تغطية شاملة للسكان.

٢٤ - وبدأت الحكومة في إجراء دراسة استقصائية عن مجموعة متعددة من المؤشرات في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأبرزت الدراسة الاستقصائية للمؤشرات المتعلقة بالأطفال، التي أعدت بدعم من اليونيسيف ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، تحقيق إنجازات هامة مقارنةً بما تحقق عام ٢٠٠٦. وقد تحسنت كثيراً أثناء السنوات الأربع الأخيرة كل معدلات التسجيل في المدارس ومدى شمول التحصين، والرعاية ما قبل الولادة، واستخدام الناموسيات، بينما تراجعت إلى حد كبير المعدلات الإجمالية لوفيات الرضع والأطفال. ومع ذلك، انخفضت أثناء تلك الفترة معدلات تسجيل المواليد وازدادت حالات

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذه المؤشرات عنصر محوري من عناصر التأكد من أن الحكومة تستطيع رصد تنفيذ الورقة الوطنية الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، وإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ثالثا – تنفيذ ولاية المكتب

ألف – تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ودعم الحوار السياسي الجامع والمصالحة الوطنية

٢٥ – واصل كل من البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تقديم الدعم التقني اللازم للجنة المنظِمة للمؤتمر الوطني. وفي ذلك الصدد، عُقدت حلقة عمل في ٢٢ حزيران/يونيه لتعزيز قدرة اللجنة على وضع المنهجية التي ستتبع طوال هذا المؤتمر. وإضافة إلى ذلك، تسدي الأمم المتحدة المشورة التقنية بشأن تحديد الخطوات القادمة التي سيتخذها المؤتمر الوطني، بما في ذلك صياغة الوثائق ذات الصلة وتعبئة الموارد ووضع آلية متابعة لفترة ما بعد المؤتمر.

٢٦ – وكجزء من الدعم المتواصل لعملية استعراض الدستور، التقى مسؤولو مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو برئيس الجمعية الوطنية وأعضاء من اللجنة البرلمانية المعنية باستعراض الدستور، ومن كلية الحقوق في بيساو. وقد نُقحت بعد ذلك وثيقة مشروع عام ٢٠١٠ التي تحدد الدعم المقدم من المكتب وأوضحت أدوار الجهات المعنية وإطار الدعم والخطوط الزمنية للأنشطة المستقبلية. وستطلع اللجنة البرلمانية على المشروع الأول للدستور المنقح وتناقشه علناً مع طائفة واسعة من الجهات المعنية على الصعيد الوطني من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق. وستتولى كلية الحقوق في بيساو توفير الدعم التقني اللازم للجنة الخبراء العاملين على إعداد مشروع الدستور بالإضافة إلى تيسيرها المناقشات. ومن المتوقع الانتهاء من الصياغة بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٢٧ – وفي ١١ تموز/يوليه، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمحكمة الانتخابية البرازيلية العليا على مذكرة تفاهم في مقر جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في لشبونة بشأن تنفيذ مشروع دعم الدورات الانتخابية في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية و ”تيمور – ليشتي“، الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز قدرات هيئات غينيا – بيساو التي تتولى إدارة الانتخابات، وهيئات بلدان أخرى من البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية، وذلك من خلال المساعدة التقنية. وعلاوة على هذا، أقر رئيس الجمعية الوطنية في ٢٥ تموز/يوليه إطلاق برنامج لتدريب المدربين هدفه تطوير الخبرات

التشريعية لدى اللجان كجزء من استراتيجية البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز القدرة التشريعية لدى اللجان الدائمة التابعة للجمعية الوطنية.

باء – تقديم الدعم إلى الشرطة والأمن الداخلي ونُظم العدل الجنائي في إطار عملية متكاملة لإصلاح قطاع الأمن

٢٨ – أُنجزت في ٦ تموز/يوليه المرحلة الأولى من عملية فحص مدى كفاءة مؤسسات الشرطة والتصديق على أهليتها، التي كانت قد بدأت في شباط/فبراير. ومع المساعدة التقنية والمالية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، أتمت اللجنة الوطنية التقنية المستقلة المختلطة المكلفة بالعملية تسجيل ٠٢٤ ٣ ضابط شرطة، منهم ٤٠٧ نساء و ٦١٧ ٢ رجلا من شرطة النظام العام، ودوائر الهجرة، وحرس الحدود، وإدارة إطفاء الحرائق، ودائرة معلومات الأمن. وأُنجزت عملية الاختيار في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

٢٩ – وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، افتُتح مركز الشرطة النموذجي الأول في بايرو ميليتار، بضاحية بيساو، المنشأ بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وبدأ بمباشرة عمله. وسيتم بناء ١٢ مركزا إضافيا من مراكز الشرطة النموذجية في جميع أنحاء غينيا – بيساو بدعم من صندوق بناء السلام.

٣٠ – ومن المنتظر أن يوافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يقضي بحماية الشهود والأشخاص ذوي الصفة الخاصة، أُعد بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل بالشراكة مع مكتب المدعي العام، ومكتب الولايات المتحدة المعني بالشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون.

٣١ – وفي ٥ تموز/يوليه، أتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية لصالح المساعدين في مجال المعونة القانونية الذين سيعملون في مراكز تيسير اللجوء إلى القضاء الأربعة التي يمولها البرنامج الإنمائي في بيساو ومنطقتي كاشيو وأويو، وفي مكتب المعلومات والاستشارات القانونية في بيساو. وفي ٢٨ تموز/يوليه، وقّع البرنامج الإنمائي اتفاق منحة مع رابطة غينيا – بيساو لحقوق الإنسان، يقضي بأن يعمل ٣٠ شخصا كمساعدين في مجال تقديم المعونة القانونية في مراكز تيسير اللجوء إلى القضاء، وأن يوفروا المعلومات والتدريب والتوجيه القانوني على الصعيد المجتمعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيُبث أكثر من ١٥٠ برنامجا إذاعيا بغرض التوعية بمسائل حقوق الإنسان وتيسير اللجوء إلى القضاء. وعُهد إلى مكتب المعلومات والاستشارات القانونية بمسؤولية تنسيق مراكز تيسير اللجوء إلى القضاء التي تسعى إلى ضمان انتفاع الفئات الضعيفة بنظام العدل.

٣٢ - أما الألوية الثلاثة المعنية بمنع نشوب النزاعات المدنية التي أُنشئت في مناطق بيومبو وأويو وكاشيو بدعم من البرنامج الإنمائي، فقد بدأت أنشطتها في تموز/يوليه للتوعية تحديدا بالحاجة إلى التعامل مع النزاعات المحلية سلميا.

جيم - تنسيق إصلاح قطاع الأمن

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص أنشطة الدعوة من أجل التعجيل بتنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في إطار إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، بما يشمل بدء عمل صندوق المعاشات التقاعدية لصالح أفراد القوات المسلحة والشرطة. وتحقيقا لتلك الغاية، عقد ممثلي الخاص سلسلة من المشاورات مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع وقيادة القوات المسلحة. وعقد اجتماعات أيضا مع الشركاء الدوليين يومي ١٨ و ٢٩ تموز/يوليه في داكار وبيساو على التوالي، حيث اتفق جميع الشركاء على الحاجة إلى تنشيط خطط الدعم بسرعة لتنفيذ الإصلاحات في غينيا - بيساو ومواصلة تعزيز آليات التنسيق. وفي ٣١ تموز/يوليه، اجتمع ممثلي الخاص برئيس أركان القوات المسلحة الأنغولية، الجنرال خيرالدو ساشيينغو نوندا، الذي كان يجري زيارة إلى غينيا - بيساو والرأس الأخضر في إطار البعثة التقنية الأنغولية لإصلاح قطاع الأمن.

٣٤ - وركزت المناقشات التي دارت بين ممثلي الخاص ومختلف المحاورين على ضرورة التحرك بسرعة من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت منذ اعتماد خريطة طريق إصلاح قطاع الأمن. وتُعد التدابير التالية من التدابير الأساسية التي ينبغي اتخاذها للحفاظ على الزخم الراهن: (أ) وضع الصيغة النهائية لقائمة أفراد أجهزة الدفاع والأمن الذين اختيروا للتقاعد؛ (ب) وضع الصيغة النهائية للترتيبات التعاقدية بين الحكومة والمصرف الذي تم اختياره كي يتولى دفع مخصصات صندوق المعاشات التقاعدية؛ (ج) قيام الحكومة بدفع وديعة أولية كمساهمة ابتدائية في صندوق المعاشات التقاعدية؛ (د) إعداد جدول زمني للأنشطة المتعلقة بتسريح وتقاعد المستفيدين من صندوق المعاشات التقاعدية.

٣٥ - وفي ٩ آب/أغسطس، افتتح رئيس مجلس الوزراء اجتماع اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن بصفته رئيسا للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وأكدت السلطات الوطنية عزمها على المساهمة بصورة تدريجية بمبلغ يصل إلى ٤,٥ ملايين دولار في صندوق المعاشات التقاعدية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وطلبت مواصلة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي بهدف تنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن، وتنظيم عقد مناسبة رفيعة المستوى في هذا الصدد في الربع الأخير من عام ٢٠١١. وفي ٢ أيلول/سبتمبر،

أعلنت حكومة غينيا – بيساو أنها أودعت ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في الحساب المصرفي لصندوق المعاشات التقاعدية باعتبار ذلك إسهامها الأولي، وأعلنت التزامها بصرف مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٣٦ - وتحسّن التنسيق أيضا بين الجهات المعنية الوطنية والدولية مع بدء عمل الأفرقة العاملة التقنية الأربعة التابعة للجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي تضم ممثلين عن الحكومة وشركاء ثنائيين ودوليين. وتغطي الأفرقة العاملة المجالات التالية: (أ) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وصندوق المعاشات التقاعدية؛ (ب) التجنيد والتعليم العسكري والتدريب؛ (ج) الهياكل الأساسية والمعدات؛ (د) الإطار القانوني. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى اللجنة التوجيهية على إجراء التحضيرات اللازمة للمرحلة الثانية من حملة التوعية بعملية إصلاح قطاع الأمن، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر.

٣٧ - وعلى المستويين التشريعي والإداري، أصدر الرئيس في ٣ تموز/يوليه القانون الأساسي للقوات المسلحة. وفي ٥ آب/أغسطس، وقّعت الحكومة عقدا شاملا مع المصرف الذي تم اختياره لاستضافة صندوق المعاشات التقاعدية، مما يمهد الطريق أمام المانحين لتحويل التبرعات.

دال – رصد حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وحمايتها وتعزيزها وتعميم مراعاتها وبناء القدرات في هذا المجال

٣٨ - في ٢٢ تموز/يوليه، أعادت المحكمة العسكرية إلى المدعي العام القضية المتصلة بالاغتيالات السياسية التي حدثت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، معلنة عدم اختصاصها بالموضوع. وفي ٢٨ آب/أغسطس، رفع المحامون الذين يمثلون أسر الضحايا دعوى قضائية ضد الحكومة، متهمين إياها بالتشهير وانتهاك حرمة الحياة الخاصة لقيامها باتهام الضحايا زورا بالتحضير لشن انقلاب، وتسجيلها بطريقة غير مشروعة اتصالات سلكية ولاسلكية خاصة ذات صلة بمحاولة الانقلاب المزعومة.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، أجرت بعثة تقييم متعددة التخصصات زيارة إلى منطقة غابو من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان. وقد ضمت تلك البعثة ممثلين عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمات المجتمع المدني. وشملت الاستنتاجات الرئيسية ما يلي: (أ) رداءة نظام العدل؛ (ب) الحاجة الملحة إلى إصلاح الهياكل والخدمات الأساسية، (ج) عدم تمتع السلطة القضائية بالاستقلالية؛ (د) ارتفاع

مستوى العنف ضد النساء والأطفال؛ (هـ) ضعف اللامركزية في مؤسسات الدولة. وتناولت البعثة سلسلة من التوصيات الموجهة إلى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، منها ما يلي: (أ) اعتماد استراتيجية وطنية لحماية حقوق الإنسان بهدف تعزيز احترام الكرامة الإنسانية والمواطَنة، والترويج لثقافة السلام، ومنع الإفلات من العقاب، بسبل منها تدريب السلطات التقليدية؛ (ب) تعزيز دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها من المدافعين عن حقوق الإنسان؛ (ج) تعزيز قدرة المسؤولين عن إنفاذ القانون في مجال الإجراءات الجنائية؛ (د) تحقيق اللامركزية في إدارة الدولة، ولا سيما الشرطة القضائية، وإنشاء المحاكم القطاعية و ''مركز تيسير اللجوء إلى القضاء'' في منطقة غابو؛ (هـ) تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية بشكل أفضل؛ (و) سن التشريعات المتعلقة بملكية الأراضي بهدف الحد من المنازعات على الأراضي ومن تكرر أعمال القتل.

٤٠ - وبالنظر إلى ظروف الاحتجاز الحرجة في سجنَي مانسوا وبافاتا الإقليميين، اللذين أُعيد تجهيزهما حديثا بدعم من صندوق بناء السلام، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو المساعدة إلى وزارة العدل على عقد حلقتي عمل تدريبيتين لصالح موظفي السجنَين في آب/أغسطس. وركز التدريب على معاملة السجناء، ودور حراس السجون في حماية حقوق الإنسان، واستخدام القوة، والمعايير الدنيا لمعاملة المحتجزين، وحقوق السجناء والمحتجزين، والفئات الخاصة من السجناء، ومراعاة المنظور الجنساني في عمل حراس السجون. واتخذت الحكومة خطوات ترمي إلى إنشاء فريق عامل متعدد التخصصات بغية تقديم الدعم إلى السجون ومراكز الاحتجاز وكفالة احترام المعايير الدولية.

٤١ - وقدمت منظمة اليونيسيف الدعم إلى وزارة الداخلية ومعهد المرأة والطفل ومجلس بلدية بيساو من أجل عقد حلقة عمل تدريبية، يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، لصالح الشرطة ورجال الأعمال المحليين، بشأن مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالأماكن العامة في بيساو. واستهدفت حلقة العمل التوعية بالقوانين القائمة وبالأدوار والمسؤوليات المؤسسية. وعلاوة على ذلك، نظمت وزارة العدل يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومنظمة اليونيسيف، حلقة عمل بشأن حماية الطفل بهدف تهيئة أوجه التآزر بين قطاع العدل الجنائي والجهات المعنية بحماية الطفل. وأدت حلقة العمل إلى إنشاء لجنة خبراء للإسهام في صياغة خطة وطنية بشأن قضاء الأحداث، سيكون من شأنها مساعدة الحكومة على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتألف اللجنة من ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية وخبراء في مجال

حماية الطفل، وستعمل على رصد إنفاذ التشريعات المعتمدة حديثا ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر.

٤٢ - دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عقد حلقة عمل تدريبية لصالح ٤٠ عضوا من أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يومي ١ و ٢ آب/أغسطس بشأن مبادئ باريس والتعاون مع المجتمع المدني. وكان الهدف منها هو تعزيز قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في مجال حماية وتوطيد حقوق الإنسان. واستمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضا في توفير الدعم التقني للحكومة فيما يتعلق بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان، وتوطيد دور اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان. واستهدفت المساعدة المقدمة من المكتب تعزيز تنسيق أنشطة واستراتيجيات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وكذلك تحسين وضع السياسات الوطنية، وتسهيل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه لجنة حقوق الإنسان. واستجابة لتلك التوصيات، أصدر الرئيس في ٥ حزيران/يونيه تشريعا يرمي إلى مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر.

٤٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري، تعميم مراعاة، حقوق الإنسان في برامجهما، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في غينيا - بيساو. وأسهمت الأمم المتحدة أيضا في تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الوطنية الثانية، التي تشمل حاليا مكافحة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين المرأة والرجل كأولوية وطنية، وفي عملية إعداد مشروع السياسة الجنسانية الوطنية.

٤٤ - وساعدت أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان السلطات الوطنية على إنجاز دراسة عن العنف الجنساني، ستستخدم كأساس في وضع استراتيجية وطنية تستهدف القضاء على العنف الجنسي والجنساني. وفي ١٨ آب/أغسطس، مَوَّل صندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة عمل عن الأخلاقيات، وحقوق الإنسان والصحة الإنجابية في بيساو، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارتي الصحة والعدل. وحضر هذه المناسبة ما مجموعه ١١٨ مشاركا، منهم برلمانيون، وموظفون من الوزارتين، وممثلون عن وسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وفي نهاية حلقة العمل، وقع المشاركون إعلان الالتزام باستخدام منظور مرتكز على حقوق الإنسان عند التعامل مع الوفيات النفاسية.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في دعم إنشاء إدارة فرعية للمسائل الجنسانية وحماية الفئات الضعيفة في شرطة

النظام العام، مع تركيز خاص على تدريب الموظفين في مجال الإجراءات التقنية الملائمة اللازمة للمحافظة على مسرح الجريمة، والإجراءات الخاصة التي تقوم بها الشرطة إزاء حوادث العنف العائلي والجرائم التي يتعرض لها ضحايا العنف الجنسي والجنساني. ونتيجة لذلك، نفذت شرطة النظام العام، في ٢٦ حزيران/يونيه، نظاما جديدا يتم من خلاله مراقبة البيانات الإحصائية، تحقيقا للفعالية في تتبع القضايا المتعلقة بالمسائل الجنسانية وحماية الفئات الضعيفة.

هاء - دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

٤٦ - في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، عقد مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا الاجتماع الأول للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات والمنبثقة عن المبادرة، الذي ترأسه ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، وذلك في داكار في ٢٠ حزيران/يونيه. وحضر أيضا وزير العدل في غينيا - بيساو وممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الاجتماع الذي استهدف وضع توجه استراتيجي يتيح دعم خطة العمل الإقليمية التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تستهدف معالجة المشكلة المتنامية المتعلقة بالاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا. وأكد المشاركون التزامهم بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، واستعرضوا المنجزات التي تحققت نتيجة تنفيذ المبادرة في البلدان النموذجية والتحديات في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء وحدات الجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو، وليبريا وسيراليون. وأوصى المشاركون في الاجتماع بعقد مؤتمر للمانحين يستهدف استقطاب دعم دولي واسع النطاق للتدابير الملموسة المتخذة في إطار المبادرة، وتنظيم الاجتماع المقبل للّجنة الاستشارية البرنامجية المنبثقة عن المبادرة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر في بيساو.

٤٧ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، وافق مجلس الوزراء في غينيا - بيساو على خطة العمليات الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ التي تستهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والتي وضعت بفضل المساعدة التقنية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقد أرفق بوثيقة الخطة بيان سياسي يؤكد مجددا التزام غينيا - بيساو القوي بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتعتبر الوثيقة أيضا إسهاما من البلد في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الرامية إلى معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا.

٤٨ - ويركز الدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مجالات إنفاذ القانون، والعدالة الجنائية وخفض الطلب على المخدرات. وفي آب/أغسطس، ساهمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه إسترليني لصالح مواصلة إصلاح نظام السجون في غينيا - بيساو، وأسهمت حكومة إيطاليا بمبلغ ٠٠٠ ٤٠ دولار لصالح منظومة إنفاذ القانون. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ المشروعين.

واو - دعم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٤٩ - قامت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو المنبثقة عن لجنة بناء السلام، السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بزيارة للبلد يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر. وعقدت رئيسة التشكيلة اجتماعات مع السلطات الوطنية وممثلين عن المجتمع الدولي في بيساو، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والصحافة، وأكدت خلالها دعم اللجنة لإصلاح القطاع الأمني. وطلبت الحكومة مساعدة من اللجنة على تنظيم عقد مناسبة رفيعة المستوى في نيويورك لتعبئة الموارد اللازمة لإصلاح القطاع الأمني. وبعد ذلك، عقدت رئيسة التشكيلة اجتماعا لتشكيلة غينيا - بيساو في نيويورك بمجرد عودتها، وذلك لمناقشة أهم نتائج زيارتها وسبل المضي قدما. وأبلغت أعضاء التشكيلة بأنها قد شهدت علامات واضحة على التقدم المحرز في مجالي الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في البلد، وكذلك على حدوث إنجازات ملموسة فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي، والانضباط الضريبي، وتطوير البنية الأساسية. ووافق أعضاء التشكيلة على إمكانية أن تعرض اللجنة على الحكومة قائمة عناصر كي تنظر فيها لمساعدتها على إجراء الاستعدادات اللازمة للمناسبة الرفيعة المستوى المقترحة بشأن إصلاح القطاع الأمني، وبخاصة فيما يتعلق ببدء عمل صندوق المعاشات التقاعدية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وجهت رئيسة التشكيلة رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية في غينيا - بيساو تضمنت قائمة بتلك العناصر بهدف تسهيل وضع خطة عمليات تشمل عدد المستفيدين من الصندوق، والتكاليف التقديرية، والجدول الزمني للتنفيذ.

٥٠ - وبعد موافقة مكتب دعم بناء السلام في ٢١ تموز/يوليه على خطة أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، تم إتاحة مبلغ ١٦,٨ مليون دولار للبلد كمخصصات لتنفيذ الخطة. وفي أيلول/سبتمبر، تم الانتهاء من إعداد وثائق تنفيذ المشروع التي تشمل المجالات المحددة في خطة الأولويات، وذلك في إطار مجهود مشترك بين الأمم المتحدة والحكومة. وتشمل المجالات ذات الأولوية دعم المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وإصلاح المؤسسات الأمنية وإنعاش الاقتصاد. وفي إطار مبادرة صندوق السلام

الرامية إلى الترويج للمنظور الجنساني، قدم إلى مكتب دعم بناء السلام في آب/أغسطس مقترح مشروع عنوانه ”الأثر السريع والمتعدد المستويات لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي وتحسين ظروف العمل في غينيا - بيساو“. وقد وافق المكتب على المشروع وسيفرج عن التمويل اللازم لتنفيذه عما قريب.

٥١ - وتم إنجاز المشاريع الممولة ضمن المخصصات الأولى التي قدمها صندوق بناء السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم تسليم الثكنتين العسكريتين في منطقتي كيبو وغابو بعد تجديدهما إلى وزارة الدفاع خلال حفل رسمي أقيم في ١٠ آب/أغسطس. وبدأ التقييم الخارجي النهائي للمخصصات الأولى في ١٢ أيلول/سبتمبر، وسينتهي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

زاي - التعاون الإقليمي والشراكات وتعبئة الموارد

٥٢ - وافقت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني التي وضعتها بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك في الاجتماع العادي السادس عشر لمجلس الوزراء المعقود في لواندا في ٢٢ تموز/يوليه. وقد هنأ الاجتماع الدول الأعضاء على مساهمتها في إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو، وبخاصة بعثة إصلاح القطاع الأمني التقنية الأنغولية، والبعثة العسكرية التقنية البرازيلية، والبرنامج البرتغالي لدعم قطاعي العدل والأمن، الأمر الذي يسهم فعلا في تحقيق الأهداف التي تتضمنها خريطة الطريق. وحث مجلس الوزراء أيضا هيئة رئاسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على بدء الاستعدادات اللازمة لتنظيم عقد مؤتمر دولي للمانحين يستهدف تعبئة الموارد المالية الإضافية اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، وذلك بالتشاور مع حكومة غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٣ - واجتمع وزير الخارجية مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٦ آب/أغسطس، ومع الرئيس الحالي للجماعة في ١٩ آب/أغسطس، على هامش اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة في أبوجا، من أجل إبراز ضرورة الإسراع بتنفيذ خريطة الطريق أمام هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة. وأعدت السلطات الوطنية، للإسراع بالعملية، مذكرة تفاهم كي توقع عليها الحكومة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، توضح طرائق تنفيذ خريطة الطريق، وهو شرط مسبق من شروط صرف المبلغ الذي خصصه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لتنفيذ خريطة الطريق وقدره ٦٣ مليون دولار. وفي ١٩ آب/أغسطس، سلم وزير الخارجية رسالة من الرئيس سانها إلى الرئيس غودلاك جوناثان رئيس نيجيريا، يلتمس فيها مساعدته، بصفته

رئيس الجماعة الاقتصادية، على تيسير الإسراع بصرف الأموال التي خصصتها الجماعة. وفي حوار أجريته مع الرئيس جوناثان، واصلت التماس اضطلاعه بدوره القيادي في تيسير صرف الأموال التي تعهدت بها الجماعة من أجل كفالة تنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك بدء عمل صندوق المعاشات التعاقدية. وأكد الرئيس مجددا دعم نيجيريا والجماعة للسلام والأمن في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية.

٥٤ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اشترك معا وزير خارجية أنغولا، ممثلا عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ووزير خارجية نيجيريا، ممثلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في رئاسة دورة العمل الثامنة لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو في نيويورك، على هامش الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأوصى المشاركون بإجراء المزيد من المشاورات صوب الإسراع باعتماد مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية من أجل تيسير تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

رابعا - القضايا الشاملة لعدة قطاعات

ألف - إدماج خطة عمل منظومة الأمم المتحدة/خطة العمل الاستراتيجية المشتركة

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تقرير منتصف العام عن تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة التي تم عرضها في تقريري السابق. وفي مجالات الحوكمة، والديمقراطية، والحوار السياسي، أُحرز تقدم صوب إنجاز المرحلة التحضيرية للمؤتمر الوطني. وأعلنت الجمعية الوطنية التزامها باستعراض الدستور بالتشاور مع جميع الأطراف. وفي إطار توطيد المؤسسات الديمقراطية، استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل بشكل وثيق مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، من أجل تعبئة الدعم المالي والتقني اللازم للانتخابات التشريعية التي ستجرى عام ٢٠١٢. وفي مجال النمو الاقتصادي والحد من الفقر، يدعم البرنامج الإنمائي أيضا الانتهاء من خطط الإجراءات ذات الأولوية والاستثمار العام، والأعمال التحضيرية اللازمة لتنظيم اجتماع للمائدة المستديرة تعقده الجهات المانحة في أوائل عام ٢٠١٢، من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الورقة الاستراتيجية الوطنية الثانية للحد من الفقر. وفي مجالات إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون ساعدت الأمم المتحدة، في أعقاب الانتهاء من المرحلة الأولى من فحص المؤسسات الأمنية واعتمادها، على تعزيز الصلات التي تربط بين إنفاذ القانون، وسلطات المقاضاة والسلطات القضائية، ومن ثم الجمع بين مؤسسات القضاء والأمن في برنامج عام للإصلاح، يعزز استدامة التحسينات. وبالإضافة إلى

ذلك، بدأت الأمم المتحدة في أنشطة للتشاور والدعوة مع الشركاء من أجل تعبئة الموارد الكفيلة ببدء عمل صندوق المعاشات التقاعدية المرتبط بإصلاح القطاع الأمني.

٥٦ - ويبرز تقرير منتصف العام المتعلق بتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة الحاجة إلى إشراك المسؤولين الحكوميين على نحو أوثق في الأفرقة المعنية بالنتائج العاملة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ومهدت الموافقة على خطة أولويات بناء السلام الطريق أمام إعداد برامج مشتركة تشمل مختلف وكالات الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في المجالات التي حددتها الخطة.

٥٧ - وأعدت الأمم المتحدة خريطة طريق تستهدف التحضير لدورة تخطيط جديدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتبين خريطة الطريق الخطوات الكفيلة بوضع إطار جديد للتخطيط المتكامل تستجيب من خلاله الأمم المتحدة بصورة متسقة للأولويات المبينة في ورقة الاستراتيجية الوطنية الثانية للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، تم تنظيم عقد معتكف للتخطيط الاستراتيجي في ١ و ٢ آب/أغسطس بهدف الوقوف على التحديات الرئيسية المتصلة بالتنمية وبناء السلام في البلد، وذلك بتحليل الميزات النسبية لدى منظومة الأمم المتحدة وتحديد أولويات التصدي لهذه التحديات.

باء - الإعلام

٥٨ - نظم فريق الأمم المتحدة للاتصالات ١٨ دورة تدريبية أثناء العمل لصالح خمس محطات إذاعية خاصة وأهلية مقرها بيساو، في إطار برنامجه الرامي إلى تعزيز القدرات بهدف مساعدة الإعلام على الإسهام في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وجرى توسيع نطاق البرنامج ليشمل خدمة تلفزيون الدولة. وعقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أيضا يومي ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر حلقة عمل بشأن إصلاح القطاع الأمني، حضرها ٢٤ صحفيا، وتولى رعاية برنامج يتم بثه مرتين شهريا على تلفزيون الدولة، يركز على المؤتمر الوطني المقبل وعلى المصالحة والحوار السياسي.

٥٩ - وأقرت الجمعية الوطنية في دورتها المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١١، مجموعة تشريعات تستهدف تنظيم القطاع الإعلامي. وتتناول التشريعات حرية الصحافة، وحالة الصحفيين والدعاية السياسية في الإعلام. وعقد اتحاد صحفيي غينيا - بيساو مؤتمره خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس من أجل تحليل مدونة قواعد السلوك الجديدة المتعلقة بالتغطية الإعلامية للانتخابات، وانتخاب قيادة جديدة، ومناقشة دور الصحافة فيما يتعلق بالإصلاحات في البلد. وتكفل بتمويل المؤتمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في

غينيا – بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشروع الانتخابي للاتحاد الأوروبي من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وتيمور – ليشتي.

٦٠ – وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اقتاد خمسة أشخاص، من بينهم اثنان يرتديان ملابس عسكرية صحفيا من إذاعة بومبولوم إف إم، وهي إذاعة خاصة مقرها بيساو، إلى مكتب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة. وأعلنت الجهات العسكرية استنكارها لمضمون البرنامج الصباحي الذي يقدمه الصحفي، حيث رأت أنه يتسم بالحساسية وقد يسهم في إثارة نزاع عرقي في البلد. ووفقا لما ذكره اتحاد الصحفيين، تم بث البرنامج دون تصريح أو موافقة من إدارة المحطة. واجتمعت قيادة الاتحاد في وقت لاحق مع رئيس الأركان العامة الذي قدم اعتذاره إلى صحفيي غينيا – بيساو. وأُطلق سراح الصحفي بعد ذلك بعدة ساعات، وأوضح رئيس الأركان العامة عدم رغبة أحد، خلال هذه الفترة التي يسودها بشكل نسبي الاستقرار السياسي والأمني، في حدوث أي مواجهات عرقية يغذيها الإعلام أو السياسيون.

جيم – سلامة الموظفين وأمنهم

٦١ – لم تتعرض الأمم المتحدة أو أفرادها أو معالوهم لأي حوادث أمنية جوهرية أو تهديدات مباشرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال تُنفَّذ بصرامة كافة التدابير الأمنية السارية اللازمة لموظفي الأمم المتحدة.

خامسا – الملاحظات

٦٢ – يوفر المؤتمر الوطني الوشيك لشعب غينيا – بيساو فرصة تاريخية جاءت في حينها تتيح له طي صفحة جديدة في تاريخه والعكوف على عملية لا رجعة فيها تتوخى سد الأبواب أمام ما حدث في الماضي من موت وخراب وانقسامات، وتمهيد السبيل أمام مستقبل أكثر إشراقا يقوم على أساس طراز أصيل من المصالحة والوحدة الوطنية. لقد آن أوان التركيز على ما يوحد الشعب والمجتمع وليس ما يفرقهما، لأن العمل معا هو الأسلوب الوحيد الذي يتيح لشعب غينيا – بيساو تحقيق الاستقرار الطويل الأمد، الذي هو عنصر لا غنى عنه من عناصر التنمية المستدامة وسرعة تحسين أحوال معيشة السكان.

٦٣ – وأعرب عن إشادتي بالحكومة نظرا إلى الخطوات العظيمة التي سارت بها نحو تنفيذ إصلاحات المالية العامة والإدارة على مدار السنوات الثلاث الماضية. لقد بدأت تلك الإنجازات تثمر نتائج ملموسة، حيث أصبحت الحكومة تعتمد بشكل متزايد على الموارد الداخلية وحدها في سداد المرتبات، والاستثمار في التنمية، وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وأنا أحث الحكومة على أن تحافظ على تلك المكاسب وأن ترسخها، حيث إنها بدأت في التركيز على تحديات جمَّة أخرى تتعلق بالإصلاحات اللازمة في قطاعي الدفاع والأمن، والجهود التي من شأنها تهيئة بيئة مواتية تتيح تنمية القطاع الخاص. وأرحب أيضا بإتمام إعداد ورقة استراتيجية مكافحة الفقر الثانية المتعلقة بغينيا - بيساو، وأشجع الحكومة على التشارك مع شركائها الإنمائيين بغية كفالة سرعة ونجاح تنفيذها، من خلال عدة وسائل منها اجتماع المائدة المستديرة المزمع عقده لكفالة توفير التمويل الملائم.

٦٤ - كما أرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات الوطنية نحو الانتهاء من التحضيرات اللازمة لتسريح وإعادة إدماج أفراد الجيش والشرطة الذين وقع عليهم الاختيار للتقاعد. لقد خصصت حكومة غينيا - بيساو مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار كمساهمة أولية في صندوق المعاشات التقاعدية، وأعلنت التزامها بزيادة مساهمتها بحلول نهاية عام ٢٠١١، وتلك علامة على أن البلد مستعد لأن يدفع بسرعة إلى الأمام عملية تنفيذ إصلاح قطاع الأمن التي تستهدف تنشيط القطاعين العسكري والأمني. إن قيام الحكومة في الآونة الأخيرة بافتتاح مركز الشرطة النموذجي الأول، المنشأ بمساعدة من الأمم المتحدة، هو دليل ملموس آخر يبين مدى الإصرار الوطني على الإسراع بخطى استعادة سلطة الدولة، وتهيئة ظروف الأمن العام الكافية للسكان.

٦٥ - وفي حين تسعى السلطات الوطنية نحو الانتهاء من إجراء تلك الإصلاحات الشجاعة، أدعو شركاء غينيا - بيساو على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى أن يواصلوا دعمهم بتوفير الموارد المالية والمادية الضرورية. إن صرف التعهدات المقدمة لدعم برنامج إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو هو بوجه خاص عنصر ضروري من عناصر مساعدة الحكومة على سد فجوة التمويل.

٦٦ - وما زال القلق يساورني إزاء احتمال عدم توافر الظروف الكفيلة بضمان حياد وموثوقية عملية التحقيقات في الاغتيالات السياسية التي شهدتها غينيا - بيساو عام ٢٠٠٩. إن إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب مرهون إلى حد كبير بمدى نجاح تنفيذ الإصلاحات الحاسمة الأهمية بقطاع العدل. لذا، أدعو سلطات غينيا - بيساو إلى أن تعزز جهودها الرامية إلى اتخاذ إجراءات قضائية دقيقة وموثوق بها فيما يختص بالاغتيالات التي وقعت عام ٢٠٠٢ والانتهاء من تلك الإجراءات، وكذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي تقضي بإجراء إصلاحات قضائية شاملة.

٦٧ - وأشجع أيضا السلطات الوطنية على أن تواصل تكثيف جهودها المبذولة نحو مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وأناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما متزايدا إلى

الحكومة في هذا القطاع المشحون بتحديات خاصة، لا سيما من أجل المساعدة على ترسيخ القدرات اللوجستية على الصعيد الوطني بهدف تحسين فعالية التصدي لذلك الخطر.

٦٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، سوف تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وبعد المشاورات التي أجريتها مع الحكومة في الآونة الأخيرة، أوصي بتجديد الولاية سنة أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كي يتاح للبعثة مواصلة تنفيذ برنامجها المتكامل لبناء السلام، دعما للجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد. وأوصي أيضا بأن ينظر مجلس الأمن في تعديل دورة تقديم التقارير كي تقدم تلك التقارير كل ستة أشهر وليس كل أربعة أشهر، بغية توفير تقارير تكون مركزة بقدر أكبر على تقدم مفيد يمكن قياسه.

٦٩ - ولدى تمديد فترة ولاية مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو سيكون في وسع المكتب، خلال العام القادم، مواصلة العمل في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية وكذلك مع الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو، مع التركيز بوجه خاص على الإسراع بخطى تنفيذ الإصلاحات في قطاعات الدفاع والأمن والعدل، تعزيزا لدور القانون وحقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإفلات من العقاب، وكذلك الترويج للحوار الوطني. وسوف تتركز جهود بناء السلام على الشباب والنساء، والمشاركة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وفرص العمل.

٧٠ - وأود اختتام تقريري بالإشادة بموظفي مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو الذين يعملون تحت قيادة جوزيف موتابوبا، ممثلي الخاص، وبكامل فريق الأمم المتحدة القطري بقيادة غانا فوفانغ، نائبة ممثلي الخاص، وكذلك بالمنظمات غير الحكومية العاملة على الصعيدين الوطني والدولي، وغير ذلك من الشركاء، نظرا إلى إسهامهم المتواصل في بناء سلام مستدام في غينيا - بيساو.